

التنمية ومكافحة الفقر في محافظات وقرى

الصعيد: دور القطاع الخاص*

د. مختار خطاب *

(1) الفقر

رغم أن الفقر والفقراء لفظان متداولان على كل لسان، ويمكن أن يكون معناهما تدركه "النفوس"، غير أن وضع تعريف علمي محدد لهما يكتنفه، مع ذلك، كثير من الصعوبة لتداخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تؤثر على إشباع الحاجات الأساسية المادية وغير المادية للإنسان. ومع ذلك فهناك اتفاق على أن الفقر يمثل حالة من الحرمان المادي تتضمن انخفاض استهلاك الغذاء كماً وكيفاً، وتدنى الوضع الصحي والتعليمي والسكني، هذا بالإضافة إلى الحرمان من السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى المرتبطة بتوفير حياة لائقة (في الدول الغنية). والفقر بذلك ليس صفة وإنما هو حالة يمر بها الفرد والأسرة تبعاً لمعايير محددة تتأثر بمستوى المعيشة السائدة في المجتمع. إن الفقر هو وضع إنساني قوامه الحرمان المستمر أو المزمّن من الموارد والإمكانات التي تمكن الفرد والأسرة من الحصول على الاحتياجات الأساسية والتمتع بمستوى لائق من الحقوق المدنية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وقد حاول الاقتصاديون والاجتماعيون وضع تصنيفات للفقر بغرض قياسه، فميزوا بين "الفقر المطلق" وهو الفقر الذي لا يتمكن فيه الفقير من إشباع حاجاته الأساسية (مأكل، ملابس، مسكن، تعليم، صحة)، "والفقر المدقع" أو "الفقر المزري" وهو الفقر الذي لا يمكن صاحبه من الحصول على عدد معين من الأسعار التي تمكنه من مواصلة حياته ونشاطه عند حدود معينه. وهناك أنواع أخرى من الفقر تصف أحوال بعض الفئات في الدول المتقدمة والغنية مثل "فقر الرفاهية" الذي يمتد في تعريفه إلى الحرمان من سلع الرفاهية الحديثة.

وفي الواقع المصري يرى الخبراء المختصون أن الفقير هو من يقل دخله في العام عن 8827 جنيهاً (خط الفقر عام 2018) وبالطبع فإن الفقير فقراً مدقعاً يقل دخله كثيراً عن هذا الحد.

* ورقة سياسات أقيمت في ورشة عمل بعنوان "تحسين سبل وأحوال المعيشة للمجتمعات الريفية في صعيد مصر من خلال التوسع في برامج التنمية المتكاملة": برنامج الأغذية العالمي - وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي - مركز بصيرة - الأقصر 16-18 فبراير 2020

* أستاذ اقتصاد - كلية الزراعة - جامعة القاهرة

(2) دور الجمعيات والمنظمات والمؤسسات غير الهادفة للربح (المجتمع المدني) في مكافحة الفقر

تلعب المنظمات والجمعيات غير الحكومية غير الهادفة للربح كما تلعب الكثير من المؤسسات والهيئات الحكومية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والزراعية والأوقاف وبنك ناصر الاجتماعي وغيرها، وكذلك الشركات في إطار المسؤولية الاجتماعية وأيضاً "أهل الخير" من الأفراد من خلال الزكاة والصدقات دوراً مهماً في مكافحة الفقر في المناطق التي يسكنها فقراء في جميع أنحاء مصر وخصوصاً في مدن وقرى الصعيد.

وتقدم هذه الجهات مساعداتها للفقراء من خلال الدعم النقدي والعيني وكذلك من خلال خلق فرص عمل في مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر في القرى والأحياء التي يسكنها فقراء في المدن، وغالباً ما تتجه هذه المساعدات والأنشطة التشغيلية الصغيرة ومتناهية الصغر مباشرة إلى الأفراد والأسر المستهدفة من هذه البرامج. وفي عام 2019، بلغ عدد الجمعيات الأهلية المسجلة في مصر 50326 جمعية، منها في صعيد مصر (9 محافظات) 11188 جمعية. كما بلغ عدد المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر المسجلة في مصر 251085 مشروعاً منها 146523 مشروعاً في محافظات الصعيد بنسبة 59% من إجمالي المشروعات طبقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (عام 2018).

ولا ينكر أحد أن العديد من الجمعيات غير الهادفة للربح والكثير من الجمعيات والمؤسسات العاملة في المجال الأهلي الخيري تهدف إلى تحويل الفقراء، خصوصاً أولئك الذي يقعون في براثن الفقر المدقع، من متلقين للدعم والإحسان إلى "منتجين" صغار يكتسبون دخلاً من عمل يصون كرامتهم وينقلهم من مرحلة الفقر المدقع إلى حالة اقتصادية واجتماعية أفضل، ويمتاز عمل هذه الجمعيات والمؤسسات بأنه موجه مباشرة للشخص الفقير أو الأسرة الفقيرة. أي أن عملها يستهدف مباشرة الفرد أو الأسرة.

إن من يطلع على نشاط وبرامج هذه الجمعيات والمؤسسات على أرض الواقع في مصر، خصوصاً في صعيدها، ينبهر بحجم هذا النشاط وحجم الأموال التي يتم إنفاقها في مكافحة الفقر في هذه المحافظات وخصوصاً في القرى الفقيرة، ويشعر بالأعجاب بأصحاب القلوب الرحيمة والخيرة التي تقوم بهذه الأنشطة الإنسانية العظيمة.

ورغم ذلك فإن مؤشرات الفقر المنشورة عام 2018 عن مصر تشير إلى ارتفاع نسبة الفقراء من 27.8% من سكان مصر عام 2015/2016 إلى 32.5% بنهاية عام 2017/2018. وتدل هذه المؤشرات أن نسبة الفقراء في محافظة أسيوط بلغت 76.6% وفي سوهاج 59.6% وفي الأقصر 55.3% وفي المنيا 54% وفي قنا 41% من سكان هذه المحافظات، وتدل مؤشرات عام 2017/2018 أيضاً أن نسبة الفقراء في 46 قرية من قرى محافظتي أسيوط وسوهاج بلغت

ما بين 80-100% من سكان هذه القرى وأن نسبة الفقراء في 236 قرية في سوهاج قد بلغت 87% من سكانها (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء)

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن بإلحاح هو: هل أدت الجهود الضخمة التي تبذلها الجمعيات والمؤسسات التي لا تهدف إلى الربح ومعها البرامج الحكومية التي تستهدف دعم الفقراء وتحسين أحوالهم من خلال البرامج والمساعدات النقدية والعينية "والتنمية المجتمعية" هل أدت كل هذه الجهود إلى تقليل معدلات الفقر في مصر عموماً وفي محافظات الصعيد وقرائها الفقيرة خصوصاً؟ إذا أغفلنا أثر قرارات الإصلاح الاقتصادي الأخيرة، خصوصاً قرار "تعويم" الجنيه المصري نهاية عام 2016، على الدخول الحقيقية لمختلف الفئات الاجتماعية للشعب المصري خصوصاً الفقراء واعتمدنا على نسبة الفقراء في مصر قبل "التعويم" (عام 2015) التي كانت 27.8% من عدد السكان ونسبة الفقراء في محافظات وقرى صعيد مصر التي كانت تتراوح بين 36.5% إلى 64% من سكان هذه المحافظات (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء). فإن الإجابة على سؤالنا السابق ستكون بالقطع بالنفي. أي أن جهود كل من المؤسسات الحكومية والمؤسسات غير الهادفة للربح والأفراد والشركات من خلال برامج المسؤولية الاجتماعية، على أهميتها البالغة في مساعدة الفقراء وإعانتهم، لم تكف لمكافحة الفقر والقضاء عليه.

لقد دلت دراسات كثيرة حديثة أن جهود مؤسسات الحكومة والجمعيات والمنظمات الأهلية غير الهادفة للربح في دعم وإعانة الفقراء تؤدي إلى نتائج غير متماثلة من وجهة نظر "النمو - عدالة توزيع الدخل - مكافحة الفقر". لقد وجد أن التوسع في التعيينات في الحكومة له تأثير سلبي على النمو، وله تأثير إيجابي محدود على كل من عدالة التوزيع ومكافحة الفقر على مستوى المجتمع ككل. كما وجد أن زيادة نشاط الجمعيات الأهلية في دعم الفقراء يكاد يكون عديم الأثر على النمو وله بعض الأثار الإيجابية على عدالة التوزيع ومكافحة الفقر المدقع، لكنه لا يحسم قضية العدالة ومكافحة الفقر على مستوى المجتمع بصورة شاملة ودائمة. قد نسلم بأن دور هذه الجمعيات الأهلية وبرامج الحكومة الموجهة لدعم ومساندة الفقراء لا غنى عنها في كل الظروف والأحوال خصوصاً لإعانة من لا يستطيعون الكسب، لذلك سنجد أنفسنا أمام ضرورة أن تتبنى الدولة سياسة تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة تهدف، كما تهدف كل سياسة اقتصادية، إلى تحقيق أعلى معدلات للنمو، مع مراعاة عدالة التوزيع أثناء النمو، والحرص على تحقيق استقرار نقدي وتوازن مالي. إن هذه السياسة هي الوحيدة التي تحسم قضية زيادة الدخل وتحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع وتحارب الفقر ليذهب إلى غير رجعة حتى ولو تجادلنا حول إشكالية "التنمية - عدالة التوزيع". ما هي سياسة التنمية الاقتصادية الشاملة المطلوبة؟ ومن يقوم بها؟

(3) التنمية الاقتصادية الشاملة والنمو

تختلف التنمية الشاملة عن النمو. فالتنمية الشاملة تعنى حدوث تغير مستمر ومتواصل في البنيان الاقتصادي والاجتماعي يصاحبه بالضرورة نمو متواصل ومرتفع المعدلات في الناتج المحلي وفي دخول الأفراد وتتلاشى معه ظواهر الفقر المألوف في الدول ذات الدخل المنخفض. وتحدث التنمية الاقتصادية الشاملة (النمو المرتفع مع العدالة في توزيع الناتج) عادة نتيجة تنفيذ استثمارات كثيفة لا تقل عادة عن 30% من الناتج المحلي يصاحبها استخدام كثيف لتكنولوجيا متقدمة تستخدم في القطاع الصناعي على وجه الخصوص. وغالباً ما تكون التكنولوجيا المستخدمة منتجة كلها أو معظمها داخل الاقتصاد. يفترض أن تؤدي المعدلات المرتفعة للنمو إلى القضاء التدريجي على ظواهر الفقر حتى وإن ظلت ظاهرة ضعف عدالة التوزيع قائمة لبعض الزمن (كما يرى كيونتس). وتختلف التنمية بالمعنى السابق عن النمو الاقتصادي الذي يحدث هو الآخر حين يتم ضخ استثمارات محلية أو أجنبية في قطاعات النشاط الاقتصادي تؤدي إلى نمو الناتج المحلي بمعدلات غالباً ما تكون متواضعة (أقل من 5% في الغالب) ولا تكفي هذه المعدلات للقضاء على الفقر. وتتسم ظاهرة النمو الاقتصادي غالباً بنمو في حجم الاقتصاد دون حدوث تغيرات قوية ومتواصلة في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع. وإذا حدثت تحولات في الهياكل والبنىات تكون بطيئة ومهددة بالتعثر. ودلت تجارب العديد من الدول أن معدلات الاستثمار، في هذه الحالات تكون متواضعة (أقل من 20% من الناتج المحلي). ومن أهم السمات التي لوحظت على تجارب النمو، بهذا الوصف، أن الاستثمارات المنفذة تعتمد على استخدام آلات ومعدات (تكنولوجيا) مستوردة من الخارج على نطاق واسع وأحياناً كامل، وتستخدم لإنتاج سلع موجهة غالباً للاستهلاك النهائي أي لإقامة صناعات تعتمد على مدخلات أغلبها مستوردة من الخارج.

(4) نموذج (التصنيع - إنتاج التكنولوجيا - التنمية)

ذكرنا أن التنمية الاقتصادية الشاملة تعنى تبنى سياسات اقتصادية تضمن أحداث تغييرات متواصلة في الهيكل والبنيان الاقتصادي والاجتماعي من خلال توجيه استثمارات كثيفة في قطاعات الاقتصاد الوطني، مع التركيز على الاستثمار في القطاع الصناعي على وجه الخصوص. وتتم هذه العملية من خلال إنتاج سياسة "التصنيع" المعتمد على "إنتاج التكنولوجيا" وهو ما يقود تدريجياً إلى حدوث "التنمية".

وتؤدي هذه السياسة، إلى النمو المرتفع وبالتالي إلى مكافحة الفقر والقضاء عليه. ويختلف هذا المثلث (تصنيع - إنتاج تكنولوجيا - تنمية) عن المثلث المقابل وهو (صناعة - استهلاك تكنولوجيا - نمو) الذي يفضى إلى نمو بمعدلات متواضعة ولا يضمن تشغيلاً كاملاً لعناصر الإنتاج، وخصوصاً عنصر العمل، وبالتالي ينتج نمواً متواضعاً وفقراً متزايداً.

(5) التصنيع

يعرف التصنيع بأنه ليس مجرد إنشاء مصانع تنتج سلعا يستهلكها أفراد المجتمع ومؤسساته، وإنما هو إنشاء نظام متكامل من الآلات والمعدات L' etablissement d'un systeme coherent des machines في المجتمع بحيث يتيح هذا النظام أن تتبادل الصناعات والقطاعات الهامة في الاقتصاد الخامات والمنتجات الوسيطة والنهائية بين بعضها البعض . وعلى ذلك تنمو هذه القطاعات والصناعات، لأن كلاً منها تتشابه مكونة سوقاً متنامية ورائجة للأخرى. وتزيد قدرة هذه القطاعات على التراكم العلمي والمعرفي والتكنولوجي والمالي، وينمو الاستثمار بصورة تكاد تكون تلقائية وذاتية وترتفع القدرة على الاستهلاك والتصدير، ويصل المجتمع إلى مستوى قريب من التوظف الكامل وتقل معدلات البطالة وترتفع الدخول وتختفي تدريجياً ظواهر " البؤس " والفقر، وتصبح التنمية ذاتية ومستدامة.

ولكي تتجح سياسة التصنيع لابد أن تتجه الاستثمارات إلى إنتاج مكونات وأجزاء السلع الرأسمالية والاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة، وأن توجه نسبة كبيرة من الاستثمارات إلى الصناعات الميكانيكية والكهربائية والكيمائية والمعدنية والإلكترونية والذكاء الاصطناعي وتطبيقاته، لأن هذه الصناعات ذات آثار تصنيعية قوية لما تخلقه من تشابكات ديناميكية خلفها وأمامها. ويصاحب التصنيع عادة تحديث الزراعة من خلال إنتاج واستخدام الآلات الزراعية والكيمائيات (مبيدات ومخصبات) والبذور إستنباط للسلاسل عالية الإنتاجية مما يقود إلى زيادة إنتاجية وحدات كل من المياه والأرض والعمل بالقطاع الزراعي.

(6) إنتاج التكنولوجيا

يؤدي انتهاج سياسة التصنيع بالمعنى الموضح في الفقرة السابقة إلى التقدم التدريجي في إنتاج التكنولوجيا داخل للاقتصاد الوطنى. والتكنولوجيا الحديثة تتلازم مع إنتاج مكونات وأجزاء السلع، أما إنتاج السلع النهائية فلا يتطلب، في الغالب الأعم، استخدام تكنولوجيا حديثة عميقة أو على نطاق واسع. فمصانع إنتاج السلع النهائية هي مصانع تجميع لمكونات مشتراه من خارج هذه المصانع وكثيراً تكون من خارج البلاد، وهذه المكونات هي التي تتضمن محتوى تكنولوجي. إن انتهاج سياسة إنتاج التكنولوجيا لن يتحقق من تلقاء نفسه إنما يتطلب إنشاء بنية أساسية تتضمن تأسيس نظام تعليم على مستوى عالي من الجودة، وإنشاء مؤسسات قوية للتصميم والابتكار والبحث العلمي ومراكز للمعايرة والقياس والجودة وتسجيل براءات الاختراع وغيرها من مكونات البنية الأساسية للتصنيع والتكنولوجيا، هذا بجانب توفير البنية التحتية والمرافق بطبيعة الحال. يقود تأسيس الضلع الأول (التصنيع) "لمثلث النجاح" إلى نشأة الضلع الثاني (إنتاج التكنولوجيا)، ويقود الضلعان الأول والثاني إلى تحقيق الضلع الثالث وهو التنمية الشاملة المستدامة ليكتمل مثلث أو نموذج تحقيق النجاح، حيث ترتفع معدلات الاستثمار، ويبدأ الاقتصاد في جذب رؤوس الاموال

المحلية والأجنبية (FDI) وترتفع معدلات النمو غالباً لأعلى من 6% وقد تصل إلى أكثر من 9 و10% سنوياً، وغالباً ما تستمر لفترات طويلة تعمل خلالها عناصر الإنتاج بكامل طاقتها أو تكاد، وتتنخفض معدلات البطالة لأدنى ما يمكن وتزيد دخول الأفراد بنسب متفاوتة، ويتلاشى الفقر المطلق والمدقع ويرتفع خط الفقر لأعلى من مستوياته قبل التنمية، وتنتج عملية التنمية معدلات نمو مرتفعة تنعكس على دخول أفراد المجتمع وتختفي ظاهرة إعادة إنتاج الفقراء في المجتمع بشكل عام .

(7) نموذج " الصناعة - إستهلاك التكنولوجيا - النمو " (إعادة إنتاج الفقراء):

تصنف دول العالم من منظور إقتصادي، من بين تصنيفات عديدة، إلى دول صناعية متقدمة قديمة، ودول صناعية جديدة، وتبقى البقية الباقية من الدول ذات مستوى صناعي ضعيف بشكل عام. ومن يتابع التطور الاقتصادي للدول المنتمة لكل مجموعة سيجد أن دول المجموعتين الأولتين (الصناعية القديمة والصناعية الجديدة) قد نجحت في الوصول إلى مستوى عال من النمو والتقدم والنجاح في مكافحة الفقر بفضل إنتهاجها جميعاً النموذج الذي عرضاه تحت مسمى نموذج أو مثلث (التصنيع - إنتاج التكنولوجيا - التنمية). وأن بقية الدول ذات المستوى الصناعي المنخفض وبالتالي الدخل المنخفض وإعادة إنتاج الفقراء، تنتهج سياسات تقوم على الاستثمار في شراء مصانع مستوردة من الخارج، وغالباً بعقود تسليم مفتاح، لتنتج منتجات نهائية. أي أنها صناعات تقوم بتجميع أجزاء ومكونات مستوردة هي الأخرى. وبذلك لا يتاح لها إنتاج التكنولوجيا أو المشاركة في إنتاجها، فهي بذلك تكتفي بأستهلاك التكنولوجيا، أي تشغيلها وصيانتها على أحسن الأحوال. وينتج عن انتهاج هذا النموذج تحقيق معدلات نمو منخفضة وقيم مضافة هزلة وهو ما يؤدي إلى ضعف القدرة على الوصول لمستويات من التوظيف تكفي لتشغيل معظم قوة العمل، يقود ذلك إلى إنخفاض الدخل وزيادة الفقر وإعادة إنتاجه، وضعف مستوى المدخرات المحلية وانخفاض مستوى الاستثمارات وتقرب الأحوال الاقتصادية والاجتماعية من الحالة التي وصفها في بدايات القرن العشرين الاقتصادي الشهير شمبتر " دائرة الفقر المفرغة " .

لذلك فلا سبيل للحاق بركب الدول الصناعية إلا بالعودة إلى انتهاج نموذج " التصنيع - إنتاج التكنولوجيا - التنمية " بما يتطلبه من إتخاذ سياسات فرعية في التعليم ، التدريب ، البحث والتطوير، مراكز التصميم والقياس والجودة والمعايرة إلخ. وتطوير الجهاز الإداري للدولة ليصبح راعياً للإستثمار والمستثمرين وليس معادياً شرساً لهما! كما يتطلب الأمر منح حوافز سخية لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر حتى يضع رأس المال العالمي (الشركات متعددة الجنسيات) مصر على خريطة سلاسل القيمة العالمية لإنتاج أجزاء ومكونات السلع الصناعية.

(8) من يقوم بتنفيذ سياسة " التصنيع - إنتاج التكنولوجيا - التنمية" المؤدية إلى النمو المرتفع ومكافحة الفقر؟

إنتهينا إلى أن النمو مرتفع المعدلات وما يصاحبه من زيادة كبيرة ومتواصلة في الدخل لن يتحقق إلا من خلال إنتهاج نموذج التنمية الشاملة التي تحدث من خلال التصنيع وإنتاج التكنولوجيا. ولن تجدى المقاربات المتجهة مباشرة لإعانة ودعم وحتى تشغيل الفرد الفقير أو الأسرة الفقيرة في القضاء على مشكلات الفقر لا في صعيد مصر ولا في بقية المحافظات والقرى. إن الأمر متعلق بالسياسات الاقتصادية العامة للدولة، وبتبنى النموذج الذي عرضناه والذي طبقتة كل الدول الصناعية القديمة والجديدة على حد سواء. والسؤال الآن هو: كيف يتم تبني هذا النموذج وتطبيقه، ومن الذي يقود عملية التصنيع وإنتاج التكنولوجيا؟

ينقلنا هذا السؤال إلى دور الدولة ودور القطاع الخاص.

عرف العالم على مدى المائة عام الأخيرة (1920-2020) نظامين إقتصادييين رئيسيين إنتهجا نموذج (التصنيع - إنتاج التكنولوجيا - التنمية) الذي نشير إليه: نظام إقتصاد السوق حيث لا تتدخل الدولة، بشكل عام، في النشاط الاقتصادي وتتركه للأفراد والمؤسسات الخاصة وتلعب دور الحارس والمراقب والمخفر من خلال أدواتها القانونية والمالية والنقدية، ونظام التخطيط المركزي الذي تقوم فيه الدولة بالإنتاج من خلال ملكيتها للمشروعات وتقوم هي بالاستثمار وتهيمن على معظم أوجه النشاط الاقتصادي وأيضاً توزيع الدخل.

وقد طبقت مصر نظاماً اقتصادياً قريباً من التخطيط المركزي والدولة المنتجة في أواخر الخمسينيات وطيلة الستينيات من القرن الماضي، ثم عدلت عن هذه السياسة تدريجياً ابتداءً من عام 1974. ولم يعد مطروحاً، على الأقل في المدى المنظور، إن تعود الدولة إلى نموذج التخطيط المركزي (الدولة المنتجة) لذلك فالقطاع الخاص هو المنوط به قيادة الاقتصاد لتنفيذ نموذج " التصنيع-إنتاج التكنولوجيا- التنمية " .

كان من نتائج إنتهاج نموذج " الصناعة - استهلاك التكنولوجيا - النمو " أن حقق الاقتصاد المصري معدلات منخفضة (متوسط يقل عن 4%) طيلة أكثر من 45 عاماً. وفي التطبيق على أرض الواقع تحيزت الاستثمارات الحكومية إلى محافظات الشمال بوجه عام على حساب محافظات الجنوب وتوجهت إستثمارات القطاع الخاص خلف الاستثمارات العامة. فنشأ تناقض بين النمو وعدالة التوزيع وتركز الفقر في بعض المناطق. وأدت معدلات النمو الاقتصادي المنخفضة إلى ضعف موارد الدولة، مثلما ضعفت دخول الأفراد، ولم تتمكن الدولة من توجيه الموارد الكافية للإستثمار في البنية الأساسية والتنمية ولا في البحث والتطوير ولا في تحديث الزراعة وإنصرفت معظم الاستثمارات الخاصة الجديدة (على القانون 159 لسنة 1981) إلى القطاع العقاري الذي وجه إليه 30.2%، ونالت الصناعة 13% فقط من الاستثمارات، وحظيت الخدمات بنسبة 51%

من إجمالي إستثمارات عام 2018. لذلك فإن إنتهاج نموذج التنمية الذي ندعو إليه "التصنيع - إنتاج التكنولوجيا - التنمية " سيواجه في بداية تطبيقه تحديات وإشكاليات كثيرة مختلفة عن تطبيق نموذج " الصناعة - إستهلاك التكنولوجيا - النمو " لمدة طويلة. وناقش أهم هذه الإشكاليات.

(9) الإشكالية الأولى: التوطن الجغرافي للإستثمارات التنمية المحلية وأقطاب التنمية (pole de development)

تتوطن الإستثمارات الخاصة خصوصاً الإستثمارات في قطاع الصناعة جغرافياً عندما تتوفر مجموعة من المقومات، أهمها توفر المرافق والبنية الأساسية المادية وغير المادية: التعليم العام والفني والتدريب المهني وبنية البحث العلمي والصحة وكلها تنشأ الدولة في المنطقة الجغرافية التي يراد أن تتجه إليها الإستثمارات الخاصة. أي أن الإستثمارات الحكومية لا بد أن تسبق الإستثمارات الخاصة للمنطقة الجغرافية المرغوب تنميتها. لذلك يلزم تصميم خريطة جغرافية واضحة للمناطق المرغوب التركيز عليها في المراحل الأولى لمعالجة الاختلالات الحالية وتوجيه الإستثمارات الحكومية في المرافق والبنية الأساسية لمختلف الأنشطة المبتغاه، صناعية أو زراعية أو خدمية، لنتهيأ لإستقبال الإستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية.

لكي يتم الإستفادة من قوة نموذج التنمية المقترح في تحقيق نمو مرتفع ومتواصل يؤدي إلى معالجة المشكلات الحالية للفقر في محافظات ومدن وقرى الصعيد نقترح أن تتجه الدولة لتنفيذ برنامج إستثمارات حكومية مكثفة في البنية الأساسية اللازمة لتوطين الصناعة يهدف في مراحله الأولى إلى تجهيز 200 منطقة صناعية في جميع عواصم المراكز بجميع محافظات الصعيد من الجيزة حتى أسوان (وعددها 73 مدينة) ويقترح أن تخصص معظم هذه المناطق في صناعات تحويلية خفيفة تنتج منتجات نهائية تلبى الإحتياجات الأساسية للسكان، وكذلك تنتج مناطق صناعية أخرى مكونات صناعية للمصانع التي نقترح إقامتها في مدن صناعية كبرى تقوم الحكومة بإنشاءها وبتهيئة مرافقها بواقع مدينة صناعية كبيرة في عاصمة كل محافظة (وعددها 9 محافظات). وإذا أمكن تنفيذ هذا البرنامج خلال خمس سنوات تقوم فيها الحكومة بتقديم برنامج حوافز سخية للمستثمرين للتوجه بإستثماراتهم لهذه المناطق: كمنح الأراضي الصناعية مجاناً، ومنح تخفيضات كبيرة في أثمان الغاز الطبيعي والكهرباء والمياه، وإقرار إعفاءات ضريبية وجمركية كبيرة على الواردات من الآلات وبعض المكونات بعد استيفاء نسبة تصنيع محلية تطبق بتدرج واقعي. نعتقد أن تنفيذ هذا البرنامج سيخلق فرص عمل وفيره لسكان هذه المناطق المهمشة. ولن يهاجروا للعمل خارج قراهم ومدنهم في صعيد مصر.

(10) الإشكالية الثانية: ضعف القوة الشرائية في " المناطق الفقيرة - تعظيم الربح

يسعى المستثمر الخاص، أياً كان حجم أعماله، إلى تحقيق الربح وتعظيمه. ويجنى أرباحه من التوجه إلى أسواق ذات قوة شرائية عالية تضمن له تصريف كل ما ينتج بأسعار تحقق له معدلات

الأرباح التي يهدف إليها أو يتوقعها. ويعتبر انخفاض دخول معظم مواطني محافظات الصعيد خصوصاً في المراكز والقرى أحد الأسباب الهامة التي تجعل المستثمرين يعزفون عن التوجه باستثماراتهم لهذه المناطق خصوصاً أولئك أصحاب الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة الذين ينتجون غالباً للمستهلك المحلي.

غير أن نظم الحوافز السخية التي يجب أن توفرها الدولة للمستثمرين المطلوب جذبهم لهذه المناطق البعيدة والفقيرة يمكن أن تساهم بفعالية في تعويض هؤلاء المستثمرين نتيجة انخفاض تكلفة الإنتاج بالنسبة لهم مما يجعلهم يقبلون على الاستثمار في هذه المناطق. ومع بدء نمو الاستثمارات والتشغيل سوف يعمل قانون "ساي" say عمله، أي سيؤدي الانفاق على الإنتاج الجديد (العرض) إلى خلق دخول نقدية للعمالة المباشرة في الإنتاج والعمالة غير المباشرة فينشأ طلب متزايد يشعل عملية التنمية ويضفي عليها صفة الاستدامة ويسهم بفاعلية في علاج الفقر في المناطق الأكثر فقراً.

وسوف يستفيد المستثمرون في البداية من العمالة الكثيفة منخفضة الأجور في تحقيق معدلات عالية من الأرباح وتحقيق تراكم رأسمالي سريع يدعم عملية التنمية ويضمن استمرارها. ويلاحظ أن التنمية القوية التي حدثت في الصين تمت بالاعتماد على زحف عشرات الملايين من قوة العمل الرخيصة من القرى بعد السماح للقرويين إبتداء من عام 1978 بالسكن في المدن، وهذا العامل، مع عوامل أخرى، كان الأهم في جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية على نطاق واسع للاستثمار في المناطق الصناعية الجديدة في جنوب شرق الصين.

(11) الإشكالية الثالثة: التنمية - عدالة التوزيع - الفقر

لا بد أن نعترف أن انتهاج مصر نموذج "الصناعة - استهلاك التكنولوجيا - النمو" منذ عام 1974 لم يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو تجعل متوسط دخل الفرد في مصر (2549 دولار) يصل إلى ربع المتوسط العالمي (11312 دولار في السنة). كما لا بد أن نعترف أن التحيز في توزيع الاستثمارات العامة في الخدمات والبنية الأساسية (سكان الصعيد 38% من سكان مصر يحظون بنسبة 24% في المتوسط من الاستثمارات العامة في مصر) اللازمة لتوطن الاستثمارات الخاصة لم يراع التوازن الجغرافي العادل لجميع المناطق الجغرافية في مصر، أي أن التنمية أخذت طابعا مركزيا أو شبه مركزي وأهملت لحد ما البعد المحلي. ولهذا السبب نشأت مشكله الفقر في المناطق البعيدة عن مناطق شمال البلاد وتركزت في الكثير من محافظات وقرى الصعيد، مما دفع مواطني هذه المحافظات والقرى إلى الهجرة الداخلية الدائمة في اتجاه محافظات القاهرة والدلتا والقنال.

إن انتهاج نموذج "الصناعة - استهلاك التكنولوجيا - النمو" في مصر ابتداء من عام 1974 وأسلوب تخصيص الموارد المتحيز جغرافياً ساهما معاً في ضعف النمو وفي انخفاض متوسط دخل الفرد في مصر وانتشار الفقر والفقر المدقع في بعض المحافظات والقرى .

من هنا ندعو إلى تبني النموذج الذي طبقته الدول الصناعية القديمة والجديدة والذي كانت تطبقه مصر من الفترة 1959 - 1967 لأنه هو القادر على تحقيق الهدف الأول وهو تحقيق معدلات نمو عالية ومستدامة. أما فيما يتعلق بعدالة توزيع ناتج التنمية فطبقاً لمشاهدات الاقتصاديين فإنها لن تحدث بسرعة، إنها ستتحقق بعد فترة لن تطول كثيراً، لأن استمرار التنمية وزيادة الطلب على القوى العاملة في الأنشطة المباشرة وغير المباشرة المرتبطة بالاستثمار الرئيسي، سيؤدي إلى ارتفاع مستويات الأجور والعوائد التي يحصل عليها مقدمو هذه الخدمات مما يحسن من دخول أفراد المجتمع في هذه المناطق الفقيرة، لذلك نوصى بتوجيه الاستثمارات الحكومية في الخدمات والبنية الأساسية بكثافة في هذه المحافظات حتى تتجه الاستثمارات الخاصة بقوة إليها. وسيؤدي ذلك تلقائياً إلى زيادة الدخل ومحاصرة الفقر والقضاء عليه باستمرار.

(12) الإشكالية الرابعة: البيروقراطية الحكومية ومعوقات الاستثمار

مضى على تحول مصر لاقتصاد السوق ما يقرب من خمسين عاماً (1974 - 2020). ومع ذلك لا يزال الكثير من المصريين لا يثقون كثيراً في القطاع الخاص خصوصاً في كبار المستثمرين المحليين والأجانب. فلا تزال النخبة وأجهزة توجيه الرأي العام، تنظر مثلاً، إلى عملية تحويل الشركات الحكومية الخاسرة " والخربة " إلى القطاع الخاص، التي تمت في نهاية القرن الماضي وأوائل القرن الحالي، على أنها جريمة ارتكبت بحق المجتمع رغم أن أغلبية الشركات العامة ما تزال مملوكة للدولة وزاد تعثرها وأصبحت عبئاً متزايداً يقل كاهل الاقتصاد المصري ولا يطرح أحد حلاً رشيداً للمعضلة. هذه هي الثقافة التي لا تزال سائدة. ونسمع منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي عن ضرورة إصدار قانون موحد للاستثمار وتذليل العقبات أمام المستثمرين، وحتى الآن لم يتحقق هذا الهدف ولا نزال نطالب بضرورة تذليل العقبات التي تواجه المستثمرين! وإذا لم ننجح في تذليل العقبات والقضاء على البيروقراطية التي يتسم بها عمل الجهاز الإداري للدولة فلن يجدي تبنى نموذج " التصنيع - إنتاج التكنولوجيا - التنمية " ولا أي نموذج اقتصادي آخر! (ما هي أهم العقبات أمام الاستثمار في مصر؟)

1- أولى العقبات وأخطرها يتمثل في التعقيدات البيروقراطية التي تواجه المستثمر أثناء التعامل مع الأجهزة الحكومية التي يلزم الحصول منها على موافقات على مشروعه وأهمها: هيئة الاستثمار، وهيئة التنمية الصناعية، وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وأجهزة الرقابة الصناعية، والبيئة، والدفاع المدني، والتأمينات الاجتماعية وغيرها. وقد تم تبني فكرة الشباك الواحد منذ عام 1994 على أساس أن يتعامل المستثمر مع جهة واحدة. إلا أنه في التطبيق العملي لا يزال المستثمر يدور حول جميع هذه الأجهزة ولا يحصل على التراخيص اللازمة إلا بشق النفس وبتكلفة عالية ووقت طويل غير مبرر. ولكي يفلت من هذه التعقيدات غالباً ما يضطر إلى دفع أموال لا يحصل مقابلها على إيصال من خزانة الجهة المتعامل معها!

- 2- ارتفاع أسعار الأراضي الصناعية وكثرة الجهات صاحبة الولاية عليها، وإتجار الوسطاء في الأراضي الصناعية في كثير من الحالات مما يجعل ارتفاع أسعار الحصول عليها سبباً في عزوف المستثمرين عن الاستثمار.
- 3- البطء الشديد من استكمال مد المناطق الصناعية بالمرافق والبنية الأساسية اللازمة للصناعة.
- 4- ارتفاع أثمان الغاز الطبيعي والكهرباء عن الأسعار العالمية. ففي الوقت الذي يبلغ فيه السعر العالمي للمليون وحدة حرارية من الغاز الطبيعي الآن 2.3 دولار فإن سعر توريده للصناعة المصرية يتراوح بين 5.0 - 5.50 دولار. وهذه الأسعار تجعل المستثمرين في مصر في وضع غير تنافسي مع المستثمرين في الدول الأخرى، هذا فضلاً عن ارتفاع تكلفة توصيل هذه المرافق (المقاسات!).
- 5- تعقيد نظم الضرائب والجمارك، خصوصاً نظم فض المنازعات وطول إجراءاتها وافتراس كثير من العاملين في هذه الأجهزة في كثير من الحالات أن التعامل معها سيء النية ومتهرب أو يسعى! ناهيك عن عدم استقرار هذه الأنظمة وكثرة تغييرها مما يربك المستثمرين.
- 6- صعوبة الحصول على التمويل وارتفاع تكاليفه عن التكاليف الذي يتحملها المستثمرون المنافسون الذين يستثمرون في الأسواق الأخرى القريبة والبعيدة!
- 7- عدم احترام التعاقدات الحكومية ما يثير ذعر المستثمرين ويجعلهم يعزفون عن الاستثمار في مصر. ولعل أبرز الأمثلة على ذلك هو تراجع الحكومة عن عقود بيع الشركات العامة للمستثمرين بالقطاع الخاص، وهو ما يزعزع ثقة المستثمرين في مناخ الاستثمار في مصر.
- 8- بطء التقاضي وطول الإجراءات، ولم تحقق لجان فض المنازعات مع المستثمرين ما يطمئن المستثمرين بشكل واضح.

(13) الإشكالية الخامسة: معوقات التنمية الزراعية

دلت تجارب الدول الصناعية القديمة والجديدة أن " التصنيع - إنتاج التكنولوجيا - التنمية " يقود في معظم الحالات إلى تنمية قوية ومتواصلة للقطاع الزراعي. فالتصنيع وما يرافقه من نهضة علمية وبحثية وتكنولوجية سيمتد أثره إلى الزراعة، لأنها - بحكم النموذج المقترح - ستكون مجالاً للتشابك مع قطاعات الاقتصاد القومي خصوصاً القطاع الصناعي الذي سيقدم لها الآلات والكيماويات ويحصل منها على خامات التصنيع الزراعي وغذاء السكان . وسينعكس ذلك إيجابياً على الإنتاجية وعلى ربحية النشاط الزراعي. وسوف تؤدي التنمية المتزايدة والمستمرة إلى زيادة ونمو دخول سكان المدن والقرى باستمرار مما يزيد من الطلب على الغذاء ويساهم في استدامة التنمية الزراعية.

غير أن الزراعة المصرية، وهي قائمة على ملكية القطاع الخاص، تواجه عقبات وتحديات تعوق امتداد آثار التصنيع وإنتاج التكنولوجيا على تنميتها بهذه التلقائية التي توحى بها الفقرة السابقة.

والعقبات التي تواجهها الزراعة المصرية وهي تلتبس طريقها للتنمية عديدة : منها انتشار الأمية في أوساط العمالة الزراعية (نحو 39%)، ومحدودية المساحة الزراعية الكلية (9.133 مليون فدان أرضي)، ومحدودية الكميات الكلية المتاحة من المياه (55.5 مليار متر مكعب) وهي كمية مهددة بمخاطر الانخفاض مستقبلاً (سد النهضة ومشروعات السدود في دول منابع حوض النيل)، وعدم كفاءة التركيب المحصولي (تخصص الفلاح المصري في المحاصيل الحقلية قليلة الثمن وبالتالي ضعيفة القيمة المضافة) وسيادة نظام الري بالغمر واستهلاك نحو 41 مليارم³ سنوياً في الزراعة، انخفاض مستوى استخدام الميكنة-. ومعظم المشكلات التي تعاني منها الزراعة المصرية ناتجة في نهاية المطاف، عن ضعف القدرة على استخدام التكنولوجيا الحديثة على نطاق واسع. إن الفرق بين إنتاجية وحدة الأرض في الزراعة المصرية الآن وإنتاجيتها منذ مائة عام " يعادل " الفرق بين القدر من التكنولوجيا المستخدمة الآن والقدر الذي كان مستخدماً منها منذ قرن مضى.

(1/ 13) تفتت الحيازات يعتبر أكبر معوقات إدخال التكنولوجيا على نطاق واسع في الزراعة المصرية

يعوق إدخال التكنولوجيا على نطاق واسع في الزراعة المصرية عوامل عديدة، لكن أهمها على الإطلاق هو تفتت الحيازات الزراعية. وهذا التفتت هو في الواقع عملية مستمرة تحدث لأسباب عديدة أهمها نظام الميراث الذي يعتبر من قواعد النظام العام في المجتمع المصري. تشير بيانات التعداد الزراعي أن عدد الحيازات الإجمالية في مصر 4560000 حيازة بإجمالي مساحة أرضية قدرها نحو 9.1 مليون فدان. من هذه الحيازات 2.144 مليون حيازة، تمثل 43% من إجمالي الحيازات تبلغ مساحتها 924 ألف فدان تعادل نحو 10% من المساحة الكلية بمتوسط 10.3 قيراط (أقل من نصف فدان) للحيازة الواحدة، و 1.6 مليون حيازة تمثل 35% من إجمالي الحيازات بمساحة قدرها 2.449 مليون فدان تعادل 27% من المساحة الأرضية الكلية، وبمتوسط قدره واحد فدان و 12 قيراط للحيازة. وأن 61% من جملة الأراضي الزراعية (5.5 مليون فدان) تتوزع على 4.243 مليون حيازة بمتوسط 8 ط و 1 ف تقريباً للحيازة. وهذا التفتت يعوق استخدام نظم الري الحديثة التي تؤدي إلى تخفيض استهلاك القطاع الزراعي لمياه الري. كما يعوق استخدام الميكنة في البذر والجني والحصاد وكذلك يعوق استخدام البذور والأصناف والسلالات عالية التكلفة وعالية الإنتاجية، ويعوق التوسع في الزراعة المغطاء وغيرها من التطبيقات الحديثة التي تؤدي إلى تطوير الزراعة المصرية وزيادة إنتاجية وحدة المساحة فيها.

(2/13) الحلول المقترحة لحل مشكلة تفتت الحيازات وبالتالي لحل مشكلة إدخال التكنولوجيا**الحديثة في الزراعة المصرية****(1/2/13) الزراعة التعاقدية:**

الزراعة التعاقدية هي صيغة يقوم بموجبها طرف (مشتري) بالتعاقد مع بعض أصحاب الأراضي أو الحيازات الزراعية بزراعة محصول معين لحسابه. وينظم العقد شروط توريد هذا المحصول وأسعاره. واستخدام هذه الصيغة ليس جديداً على الزراعة المصرية، فقد استخدمته شركة السكر والتقطير المصرية مع زراع القصب منذ عشرات السنين، واستمرت نفس الشركة (شركة السكر والصناعات التكمالية حالياً) في التعاقد مع زراع القصب بصعيد مصر حتى الآن. كما تطبقه حالياً جميع شركات إنتاج السكر المنتج من البنجر، حيث تتعاقد كل شركة مع عشرات الآلاف من صغار المزارعين في جميع قرى الوجه البحري وحتى محافظة المنيا. ويبلغ عدد المتعاقدين مع شركة النوبارية لصناعة وتكرير السكر في موسم 2019 / 2020 نحو 24 ألف مزارع يزرعون نحو 60 ألف فدان من بنجر السكر لتزويد مصانع الشركة بالنوبارية بالمادة الخام لصناعة السكر. كما يقوم كثير من مصدري الخضر والفاكهة بالتعاقد مع المزارعين لتأمين احتياجاتهم من منتجات الخضر والفاكهة للتصدير.

وتقدم هذه الصيغة فرصة ثمينة لإدخال التكنولوجيا الحديثة خصوصاً البذور عالية الإنتاجية وأساليب الزراعة الحديثة في الري والتسميد ومكافحة الآفات حيث يقوم الطرف المشتري في العلاقة التعاقدية بتقديم هذه التكنولوجيا للمزارعين نظراً لقدرته المالية والفنية. وبالطبع فإن استخدام هذه الصيغة يؤدي إلى ارتفاع إنتاجية الفدان بما يغطي التكلفة التي ينفقها (المشتري) وبما يحقق للمزارع دخلاً مجزياً من وحدة الأرض التي يزرعها. ولإن كانت شركات إنتاج السكر لم تقم حتى الآن باستغلال هذه الصيغة لإدخال تكنولوجيا متقدمة على نطاق واسع، فإننا ندعو إلى التوسع في استخدام هذه الصيغة في الزراعة واستغلالها في إدخال التكنولوجيا الحديثة على نطاق واسع في الزراعة المصرية. ويمكن أن يتم ذلك بقيام الأطراف (المشتريين) المتعاقدين بتأسيس شركات للتكنولوجيا والبحوث والتطور في المجال الزراعي واستخدام مرشدين زراعيين لنقل نتائج أبحاث شركائهم إلى المزارعين.

(2/2/13) التجميع الزراعي:

تعوق زراعة المساحات الصغيرة إدخال تكنولوجيات حديثة في الزراعة المصرية. فلا يستطيع المزارع الصغير أن يدخل أساليب الري الحديثة (الرش، التثقيط وغيرهما) لأنه لا يستطيع مالياً استخدام قوى محركه تستخدم مصادر طاقة حديثة لضخ المياه في شبكة ري حديثة كما لا يستطيع تمويل ميكنة على نطاق واسع ولا حتى شراء بذور وكيمياويات تحقق إنتاجيات عالية.

وقد حاولت مصر في عام 1963 / 1964 تطبيق نموذج التجميع الزراعي في محافظتي كفر الشيخ وبني سويف للاستفادة من مزايا خلق مساحات كبيرة مجمعة في القرية المصرية بهدف تهيئة الظروف الملائمة لميكنة وتحديث الزراعة. غير أن هذه التجربة لم يكتب لها النجاح لأسباب متعددة، أهمها اعتمادها على الإدارة الحكومية، ولأنها كانت تقوم على تجميع مساحات أرضية ضخمة لكل وحدة مجمعة.

غير أنه في العامين الأخيرين قام الجهاز التنفيذي لمشروعات التنمية الشاملة بوزارة الزراعة بتجربة ناجحة لتجميع مساحات قدرها 6 أفدنة حققت نتائج طيبة في تدليل عقبات إدخال قدر من التكنولوجيا الحديثة في مساحات كانت أكثر تفتتاً في محافظة قنا ونعتقد أنه يمكن تبني نموذج التجميع الزراعي في القرية المصرية على نطاق واسع بحيث يتم تجميع عدد من الحيازات الصغيرة لتكوين حيازات أكبر في حدود من 10 أفدنة إلى 20 فدانا. وتصلح هذه الحيازات المجمعة بهذه المساحات (أو أكثر منها) لإدخال التكنولوجيا الحديثة مما يتيح المجال ويخلق ظروفاً مواتية للتنمية الزراعية ويجب التفكير في الكيانات المؤسسية التي ترعى عملية التجميع وتديره.

(3/2/13) البحث العلمي والإرشاد الزراعي:

ولكي تتحقق هذه النماذج (الزراعة التعاقدية والتجميع الزراعي) نجاحاً في التطبيق العملي يلزم دعم مراكز الأبحاث الزراعية والعلمية وزيادة إمكانياتها المالية والبشرية لتستطيع النهوض بأبحاثها الهادفة إلى زيادة الإنتاجية من المحاصيل والمنتجات الزراعية كما يتوجب إعادة إحياء دور الإرشاد الزراعي الذي سيقوم بنقل نتائج الأبحاث إلى المزارع.

جملة القول إنه إذا كان دور المجتمع المدني في إعانة ودعم غير القادرين على الكسب لازماً ومفيداً، فإن إحداث تنمية شاملة ومستدامة للاقتصاد والمجتمع المصري تؤدي إلى تحقيق معدلات نمو عالية لمدة طويلة من الزمن ترفع مستوى حياة المصريين باستمرار وبسرعة وتقضى على الفقر في محافظات وقرى الصعيد وغيرها لن يكون إلا بانتهاج نموذج التصنيع - إنتاج التكنولوجيا - التنمية وهذا هو الطريق الذي سلكته الدول الصناعية القديمة والجديدة وقاد القطاع الخاص تطبيقه فيها.

ولكي ينجح هذا النموذج في التطبيق العملي ويساهم في حل المشكلات التي تخلفت عن انتهاج نموذج " الصناعة - استهلاك التكنولوجيا - النمو " وأهمها انخفاض معدلات النمو وانتشار الفقر، يلزم القيام بتهيئة مناخ الاستثمار من خلال توجيه الاستثمارات الحكومية في البنية التحتية والأساسية للتصنيع مع مراعاة البعد المحلى في توزيع هذه الاستثمارات. ولكي يواكب القطاع الزراعي عصر النهضة والتنمية الشاملة يجب تمكين المستثمرين في قطاع الزراعة من إدخال التكنولوجيا الحديثة، وعلى الدولة أن تتبنى تشجيع الزراعة التعاقدية والتجميع الزراعي وتدعم مراكز البحوث الزراعية وأجهزة الإرشاد الزراعي وتزيل المعوقات أمام المستثمرين المحليين والأجانب حتى يمكن تحقيق أهداف التنمية الشاملة.